ابعاد ١٢ فلسطينياً، وتعذيب حتى الموت

احتلت قضايا إبعاد ١٢ فلسطينياً من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واستشهاد معتقل فلسطيني تحت التعذيب في أحد السجون الاسرائيلية، وتوقيف الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في فرنسا، في ما عرف بـ «قضية حبش»، المكان الأبرز في اهتمامات الفلسطينيين في خلال الشهرين الماضيين، نظراً الى ارتباط القضايا الثلاث، ولو بصورة غير مباشرة، بعملية السلام وتأثيرها فيها، الى درجة بدا وكأن المواطنين انصرفوا، تماماً، عن متابعة مفاوضات السلام الى مراقبة التطوّرات الدرامية على الصعد الأخرى، والتعبير عن مواقفهم تجاهها. وقد كان لاختيار الحكومة الاسرائيلية توقيت الاعلان عن قرارها ابعاد ١٢ فلسطينياً، قبل يوم واحد من توجّه أعضاء الوفد الفلسطيني الى واشنطن، للمشاركة في المفاوضات الثنائية المزمع عقدها هناك، أثره المباشر في اختفاء الخيارات أمام المفاوضين، الذين اضطروا الى اعلان تأجيل سفرهم الى واشنطن بانتظار التطوّرات اللاحقة (داود كتّاب، «نتائج أوامر الابعاد»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤١٦، ١٠/١/١٩٩٢).

فقد واجه المفاوضون الفلسطينيون ضغوطات مبكرة، سبقت قرار الابعاد، بدءاً بالنشاطات الاستيطانية وحملات الجيش الاسرائيلي وممارساته في المناطق المحتلة، انتهاء باتخاذ قرار الابعاد، والتي أحدثت، جميعها، عاصفة في المناطق المحتلة، حالت دون تمكّن المفاوضين من تقديم تفسيرات مقنعة، ومقبولة، لاستمرار متابعتهم المفاوضات، خصوصاً وان ذلك كله جاء في أعقاب فشل الجولة الاولى من المحادثات الثنائية، في واشنطن (**المصدر نفسه**). وعليه، فقد واجه المفاوضون، وخصوصاً رئيس اللجنة الاستشارية، فيصل الحسيني، والناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، مواقف صعبة، تمثّلت في افشال مؤيدين لـ «حماس» اجتماعاً عقد في طولكرم، وكان مقرّراً ان يلقي الحسيني فيه خطاباً جماهيرياً (يهودا ليطاني، «فشل المحادثات سيؤدي الى تزايد قوة الجهات الاسلامية»، **القدس العربي**، لندن، ٩/١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٧/١/١٩٩٢)؛ وكذلك في مقتل شاب فلسطيني غداة المهرجان الفاشل، ذُكر انه ينتمي الى تيار اسلامي (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**)؛ فيما واجهت د. عشراوي هجوماً غير متوقعاً من قبل زوجات الفلسطينيين الذين شملهم قرار الابعاد، وذلك في اثناء مؤتمر صحافي عقدنه (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**). وفي مواجهة ذلك، علّق الوفد مشاركته في مفاوضات واشنطن، وصرّحت أوساط فيه بأن القرار النهائي «سوف تتخذه قيادتنا الشرعية م.ت.ف.» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

إبعاد فلسطينيين

أعلنت مصادر الجيش الاسرائيلي، في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، وبعد يوم من مقتل مستوطن بالرصاص في قطاع غزة، وهو رابع اسرائيلي يُقتل منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، قراراً يقضي بطرد ١٢ فلسطينياً الى خارج وطنهم. وأعلن المتحدث باسم الجيش، موشي فوجيل، «ان هؤلاء الاشخاص اشتركوا في هجمات ضد جنود اسرائيليين، وسكان عرب محليين، وشارك بعضهم في أعمال تحريضية». وزعم الناطق ان المرشحين للابعاد ينتمون الى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «حماس» (**القدس العربي**، ٤ ـ ٥/١/١٩٩٢). وذكرت مصادر أخرى ان بين المبعدين الاثني عشر خمسة من الضفة الفلسطينية وسبعة من قطاع غزة، ليس فيهم من حوكم، مؤخراً، نتيجة المشاركة في عمليات عسكرية (**المصدر نفسه**). أمّا انتماءاتهم، فهي، كما أشارت مصادر اسرائيلية، تتوزّع بين الجبهة الشعبية (خمسة) و«فتح» (أربعة) و«حماس» (اثنان)، والديمقراطية